تقارير المرصد — تقرير تحليلي تطبيقي

أنماط العمل والتحول إلى الرسمية: من اسم العقد إلى حماية يمكن الوصول إليها

إعداد تحريري للمرصد • نسخة 11 أكتوبر 2026

تقارير المرصد - سوق العمل العربي / أنماط العمل والتحول إلى الرسمية

إعداد وتحليل المرصد العربي للموارد البشرية

منهج لتمييز صفة العامل والوحدة ونمط العمل، وقياس اقتصاد المنصات، ورسم مسار التسجيل والحماية والتظلم مع حالات وحسابات وتجربة تسعين يومًا.

الخلاصة التنفيذية: الرسمية مسار حماية لا مجرد ورقة

لا يحدد مكان أداء العمل أو اسم التطبيق صفة العلاقة. قد يكون العمل عن بعد رسميًا، وقد يكون موظف داخل منشأة مسجلة محرومًا فعليًا من ترتيبات رسمية. وقد يعمل شخص لحسابه بصورة مسجلة ومحمية، بينما يؤدي آخر المهام نفسها بلا تسجيل أو حسابات أو تغطية. نقطة البداية هي الوقائع: من يحدد المقابل، ومن يوزع العمل، ومن يتحمل المخاطر والتكاليف، وما الحقوق والقنوات المتاحة؟

يقترح المرصد خريطة تحول من ست طبقات: هوية العامل والوحدة، وعقد أو سجل قابل للإثبات، ودفع موثق، وتسجيل والتزامات مناسبة، وحماية اجتماعية وسلامة، وصوت مهني وتظلم. لا تُفرض الطبقات بالطريقة نفسها على الموظف والمستقل والمنشأة الصغيرة. التقرير منهج قرار، لا حكم قانوني على حالة بعينها ولا وصفة موحدة للدول العربية.

ثلاثة أشياء لا ينبغي خلطها

العمل غير الرسمي يتعلق بطبيعة وظيفة الشخص وتغطيتها بالترتيبات الرسمية. والقطاع غير الرسمي يتعلق بطبيعة الوحدة الاقتصادية التي يعمل فيها. أما نمط العمل فيصف المكان والوقت وآلية الحصول على المهمة، مثل العمل الجزئي أو الموسمي أو المنزلي أو عبر منصة. يمكن أن تجتمع هذه الأوصاف، لكنها ليست مترادفات.

المنشور في ١١ مايو ٢٠٢٦ أن الوظائف غير الرسمية قد توجد داخل ILOSTAT يبين تحليل منشآت رسمية أو أسر، وأن الموظفين والعاملين المستقلين والمتعاقدين المعتمدين يختلفون في طريقة ظهور عدم الرسمية. [٣] لذلك لا يعد تسجيل الشركة وحده دليلًا على حماية كل من يعمل معها، ولا يعد العمل المستقل دليلًا تلقائيًا على غياب الرسمية.

ابدأ بوحدة الرصد الصحيحة

قبل العد يحدد الباحث هل الوحدة شخص، أم وظيفة، أم مهمة، أم حساب منصة، أم وحدة اقتصادية. قد يملك شخص حسابين ويؤدي خمس مهام لعميلين، وقد يجمع بين وظيفة مسجلة وعمل إضافي غير مسجل. عد الحسابات كأشخاص يضخم الحجم، وعد المهام كوظائف يخفي تكرار العامل نفسه.

يقترح المرصد جدولًا يربط معرفًا مجهّلًا للشخص بمصادر عمله، من دون جمع بيانات شخصية زائدة. يسجل لكل علاقة: الطرف المقابل، والفترة، وطريقة التسعير، والساعات التقريبية، والتكاليف، والتسجيل والحماية. لا يستنتج الوضع القانوني من الجدول؛ يستخدم لإظهار الوقائع التي يراجعها المختص المحلي.

تصنيف علاقة العمل يبدأ بالوقائع

يسأل التشخيص: من يحدد متى وكيف تنفذ المهمة؟ هل يستطيع العامل رفضها دون أثر عقابي؟ من يوفر الأدوات؟ هل يستطيع بناء قاعدة عملاء؟ من يتحمل تكلفة الخطأ أو إعادة العمل؟ هل السعر متفاوض عليه أم مفروض؟ وهل تعتمد معيشته على طرف واحد؟ الإجابات أدلة وليست اختبارًا عالميًا نهائيًا.

قد تسمي وثيقة شخصًا «مستقلًا» بينما تكون السيطرة الفعلية قريبة من علاقة عمل، أو تسميه «شريكًا» بلا قدرة حقيقية على القرار. لا يصدر المرصد حكمًا قانونيًا من هذه الإشارات، لكنه يرفض أن يكون عنوان العقد نهاية التحليل. توثق الوقائع ويحال التصنيف إلى النظام والجهة المختصة في الدولة.

المنصة قناة وليست صفة قانونية

المنصة قد تكون سوقًا يلتقي فيه عميل ومستقل، أو وسيطًا يحدد السعر والجودة، أو صاحب دور أكبر في توزيع العمل ومراقبته. وقد تعمل المنصة عبر حدود متعددة. لذلك لا يقال «عامل منصة» وكأنها فئة قانونية موحدة؛ يوضح التقرير نوع الخدمة ونموذج الأعمال ومكان الأطراف ودور الخوارزمية.

أقرت منظمة العمل الدولية في ١٢ يونيو ٢٠٢٦ الاتفاقية رقم ١٩٣ بشأن العمل اللائق في اقتصاد المنصات. تشير ديباجتها إلى فرص الأعمال والدخل ومسارات إضفاء الطابع الرسمي، وإلى عجز العمل اللائق وتعدد مواقع الأطراف عبر الحدود. [١] اعتماد الاتفاقية معيار دولي جديد لا يعني تلقائيًا نفاذ كل حكم في كل دولة؛ يلزم التحقق من التصديق والقانون المحلي.

ماذا يضيف المعيار الدولي الجديد؟

يغطي نص الاتفاقية موضوعات مثل نطاق العمال والمنصات، والمبادئ والحقوق الأساسية، والحماية، والضمان الاجتماعي، والتمثيل، والوصول إلى المعلومات والامتثال. قيمته للمرصد أنه يقدم قائمة أسئلة منظمة، لا أنه يحل بدل الدولة سؤال التصنيف أو الاختصاص.

تستخدم المؤسسة القائمة لمراجعة عقدها وتصميم التطبيق: هل يفهم العامل شروط الحساب والتسعير؟ هل يوجد تفسير للقرار المؤثر؟ هل يستطيع الاعتراض؟ كيف تعالج السلامة والبيانات والدفع؟ ثم يعرض المستشار القانوني المحلي ما ينطبق. لا تنسب حالة الامتثال إلى مجرد ذكر الاتفاقية في السياسة.

القياس العالمي للمنصات ما زال ناقصًا

نشر مكتب منظمة العمل الدولية في ١٦ فبراير ٢٠٢٦ موجزًا عن عدد المنصات الرقمية والعاملين عبرها، وأكد استمرار فجوات القياس وعدم كفاية المصادر لتقدير العدد الكلي بدقة، والحاجة إلى [معايير إحصائية دولية متفق عليها. [٢

بناء على ذلك، لا يجمع المرصد تقديرات من قواعد مختلفة ويقدمها رقمًا عالميًا جديدًا. يسجل تعريف المنصة، وهل القياس يشمل المسجلين أم النشطين، وعدد الأيام أو المهام، والفترة والبلدان. .عبارة «ملايين العمال» لا تكفي لتخطيط حماية أو تدريب في دولة محددة

تعريف النشاط النشط

يمكن للباحث تعريف المستخدم النشط مثلًا بمن نفذ مهمة مدفوعة واحدة على الأقل خلال آخر ثلاثين يومًا، لكن هذا اختيار تحليلي لا معيار قانوني. يعرض معه تعريفات بديلة: مهمة في سبعة .أيام، أو دخل في ثلاثة أشهر، أو نسبة من الدخل السنوي. اختلاف التعريف قد يغير الحجم كثيرًا

مثال مصطنع: منصة فيها ١٠٠٠ حساب، دخل ٦٠٠ منها خلال العام، ونفذ ٢٤٠ مهمة في ثلاثة أشهر، و١٢٠ في آخر شهر. لا يقال إن لديها ألف عامل نشط. تعرض الطبقات الأربع، ويحدد القرار أيها .يحتاجه: أمن الحساب، أم الحماية، أم التدريب، أم قياس الاعتماد الاقتصادي

عدم الرسمية قد توجد داخل القطاع الرسمي

أن العمل غير الرسمي لا يقتصر على القطاع غير الرسمي؛ قد توجد ILOSTAT يوضح تحليل وظيفة غير معترف بها عمليًا داخل منشأة رسمية عندما تغيب ترتيبات مثل الضمان الاجتماعي أو .الإجازة المدفوعة. [٣] لهذا يجب ألا تستخدم المؤسسة رقم تسجيلها كبديل عن مراجعة كل علاقة

يقترح المرصد مصفوفة من محورين: حالة الوحدة الاقتصادية، وحالة الوظيفة. ينتج عنها أربع خانات بدل ثنائية مبسطة. تعطى الأولوية للحالات التي تبدو رسمية في الأوراق لكن العامل لا .يستطيع الوصول فعليًا إلى الحق، لأنها قد تختفي من لوحة الامتثال المعتادة

المغرب: تحديث القياس قبل الحكم على الاتجاه

نشرت المندوبية السامية للتخطيط في ٤ مايو ٢٠٢٦ نتائج الربع الأول وفق المسح الجديد للقوى

غير المسح تعريف العمل إلى نشاط مقابل أجر أو ربح، ووسع قياس نقص EMO2026. العاملة استخدام قوة العمل، وأضاف موضوعات منها العمل غير الرسمي. كما زاد حجم العينة السنوية من ٩٠ ألفًا إلى ١٣٥ ألف أسرة. [٤]

صرحت الصفحة بأن نتائج الإطار الجديد لا تقارن مباشرة بالسلسلة السابقة بسبب الفواصل المفاهيمية. لذلك لا يحسب المرصد تغيرًا في الرسمية بين رقم قديم وجديد دون سلسلة مجسرة. الجديد هنا قدرة القياس ومجاله، لا إثبات أن العمل غير الرسمي ارتفع أو انخفض بسبب سياسة بعينها.

سنة الإصدار وفترة البيانات والمنهج

كل بطاقة مصدر تحمل ثلاثة تواريخ مستقلة: نشر المادة، والفترة التي تصفها، وإصدار المنهج أو آخر تحديث له. الاتفاقية اعتمدت في يونيو ٢٠٢٦؛ موجز المنصات صدر في فبراير؛ المسح المغربي يصف الربع الأول؛ وصفحة خدمة قد تحمل تاريخ آخر تعديل دون أن تكون دراسة منشورة في ذلك اليوم.

إذا غاب تاريخ النشر يكتب «غير متحقق»، ولا يستبدل بتاريخ حقوق الموقع. وإذا كانت البيانات سابقة للإصدار توضح. هذا الفصل يمنع وصف نتائج ٢٠٢٥ بأنها سوق ٢٠٢٦، أو معاملة تحديث صفحة إرشادية كأنه تقييم أثر.

التحول إلى الرسمية ليس تسجيلًا منفردًا

قد تحتاج المنشأة إلى تسجيل تجاري أو ضريبي وحسابات وتصاريح، بينما يحتاج العامل إلى علاقة موثقة ودفع وحماية وسلامة وقناة مطالبة. المساران مرتبطان لكن أحدهما لا يضمن الآخر. وقد يكون العامل المستقل مسجلًا تجاريًا دون حماية مناسبة لمخاطر المرض أو الإصابة أو انقطاع الدخل.

يقترح المرصد لوحة مسارين: «رسمية الوحدة» و«رسمية العمل». لكل خطوة مسؤول ودليل وزمن وتكلفة. لا تعالج المنشأة كل المشكلات بتغيير مسمى العقد، ولا يطلب من العامل فتح كيان مكلف قبل التأكد من أن هذا المسار يناسب حجم نشاطه ونظام بلده.

الحماية الاجتماعية تحتاج تكاملًا

نشرت منظمة العمل الدولية في ٢٤ مارس ٢٠٢٦ عرضًا لمبادرة إقليمية لتطوير قدرات الحماية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ركزت الوحدات على ربط النظم القائمة على الاشتراكات وغير القائمة عليها والجهات والبيانات والخدمات، وذكرت أن تجارب المحتوى جرت في تونس في مايو ٢٠٢٥ والأردن في نوفمبر ٢٠٢٥. [٥]

المادة إعلان قدرات وتعلم، لا قياس تغطية أو أثر. لكن رسالتها التطبيقية مهمة: من لا يناسبه مسار اشتراك واحد قد يحتاج بوابة تربط أكثر من أداة. لا يفترض المرصد أهلية عامل لمنفعة محددة؛ يبني خريطة مخاطر ثم يتحقق من الشروط الرسمية في البلد.

مثال سعودي على وجود مسارات مختلفة

تعرض البوابة الرسمية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في السعودية أدوارًا خدمية مختلفة، منها المشترك الموظف والمشترك الاختياري لصاحب العمل الحر، مع خدمات للمنافع والالتزامات. الصفحة تحمل آخر تعديل في ٨ أكتوبر ٢٠٢٦، لكنها ليست تقريرًا بحثيًا منشورًا في ذلك التاريخ. [٦]

يستخدم المثال لإظهار أن نمط العمل يغير مسار الخدمة، لا لإثبات شمول كل مستقل تلقائيًا. يتحقق الفرد من شروط الاشتراك والمنافع والتكلفة قبل التسجيل، وتوثق المؤسسة سبب إحالة العامل إلى مسار بعينه. ولا تنقل شروط السعودية إلى دولة أخرى.

الدخل الإجمالي ليس دخل العمل الصافي

في العمل المستقل والمنصات، يخصم العامل تكلفة الاتصال والأداة والتنقل والعمولة والتأمين والوقت غير المدفوع. مثال مصطنع: إيراد شهري ٨٠٠٠، وعمولة ٨٠٠، واتصال وأداة ٦٠٠، وتنقل ٤٠٠، ووقت إداري مقدر بـ٢٠ ساعة. يبقى ٦٢٠٠ قبل ضرائب أو اشتراكات لم تدخل المثال.

إذا استغرق العمل المدفوع ١٢٠ ساعة والإدارة ٢٠، فالعائد التقريبي ٤٤٫٢٩ لكل ساعة عمل كلية. هذا ليس أجرًا قانونيًا ولا سعر سوق؛ إنه أداة شفافية. يغير المستخدم الافتراضات ويظهر المصروفات غير المؤكدة بدل إخفائها.

تقلب الدخل يحتاج احتياطيًا لا متوسطًا فقط

متوسط ثلاثة أشهر قد يخفي شهرًا ضعيفًا. مثال مصطنع لدخل صافٍ قدره ٧٠٠٠ ثم ٣٠٠٠ ثم ٨٠٠٠؛ المتوسط ٦٠٠٠، لكن الحد الأدنى ٣٠٠٠. إذا كانت الالتزامات الثابتة ٤٥٠٠، يوجد عجز ١٥٠٠ في الشهر الثاني رغم أن المتوسط يغطيها.

ينشئ العامل سجلًا شهريًا للدخل والتكاليف والتأخر، ويفصل الطلبات المقبولة عن المنفذة والمدفوعة. أما البرنامج الداعم فلا يقيس النجاح بمتوسط الإيراد وحده؛ يتابع الانتظام، وتعدد العملاء، والقدرة على المطالبة، والحماية من الصدمات.

ملف إثبات للعامل المستقل

يقترح المرصد ملفًا يحفظ وصف الخدمة، والاتفاق، والتسليم، والفاتورة أو المطالبة، والدفع، والتكاليف، والاتصال المتعلق بتغيير الشروط، من دون جمع بيانات عميل غير لازمة. يساعد الملف في فهم النشاط وحسابه، لكنه لا يحسم وحده الصفة القانونية.

تحدد مدة الاحتفاظ والصلاحيات وفق النظام والحاجة. يستخدم رقم حالة داخليًا بدل نشر الاسم، وتفصل المستندات المالية عن عينات العمل التي قد تحوي حقوقًا للعميل. إذا رفضت المنصة تنزيل السجل، يحتفظ العامل بإشعارات مشروعة ومتاحة له ولا يتحايل على ضوابط الوصول.

حالة تعليمية: سائق عبر تطبيقين

حالة مصطنعة: سائق يعمل عبر تطبيقين، يملك السيارة، وتحدد المنصتان أسعارًا أساسية وتقدمان حوافز متغيرة. يجمع التشخيص الدخل والعمولات والوقود والصيانة والساعات ووقت الانتظار وتعليق الحساب وآلية الاعتراض. لا يعد استخدام تطبيقين استقلالًا قانونيًا تلقائيًا.

يحسب الدخل الصافي لكل تطبيق والمجموع، ثم يراجع الاعتماد: إذا جاء ٨٥٪ من الدخل من تطبيق واحد، يسجل خطر التركيز. يسأل المختص المحلي عن التصنيف والتسجيل والحماية. المخرج المطلوب ليس تغيير العقد فورًا، بل ملف وقائع وخيارات قابلة للمراجعة.

حالة تعليمية: عامل موسمي في منشأة

عامل مصطنع يؤدي مهمة تغليف ثلاثة أشهر داخل منشأة، بساعات ومشرف ومعدات محددة. قد يكون العمل مؤقتًا لكنه ليس بالضرورة غير رسمي. يفحص العقد والتسجيل والدفع والسلامة والإجازات وما يحدث عند الإصابة أو إنهاء الموسم.

إذا كان بعض العمال مسجلين وبعضهم بلا توثيق، لا تعرض المؤسسة متوسطًا واحدًا. تفصل المجموعتين وتبحث سبب الفجوة: تأخر إداري، وسيط، أو ممارسة مقصودة. وتصحح الأثر السابق وفق النظام بدل الاكتفاء بتسجيل الدفعات الجديدة.

حالة تعليمية: مشروع منزلي صغير

منتجة طعام منزلي مصطنعة تبيع لثلاثة متاجر. تحتاج خريطة مختلفة: ترخيص وسلامة غذاء وفواتير وحساب تكاليف وحماية شخصية. لا يحولها عقد موظف، ولا يعني صغرها إعفاءها تلقائيًا من كل التزام. يبدأ المسار من الجهة المحلية المختصة وحجم النشاط.

تقارن ثلاثة بدائل: الاستمرار المحدود وفق تصريح مناسب، أو الانضمام إلى كيان تعاوني أو وسيط نظامي، أو تأسيس وحدة مستقلة. تسجل التكلفة والزمن والقدرة على الوصول للسوق والحماية. الأوزان تعليمية ويعتمد القرار على النظام الحقيقي.

سلم التحول من ست درجات

درجة صفر: لا سجل أساسي. الأولى: هوية النشاط والأطراف. الثانية: اتفاق ودفع قابلان للإثبات. الثالثة: تسجيل الوحدة أو العلاقة وفق المسار المناسب. الرابعة: حماية وسلامة ومزايا قابلة للوصول. الخامسة: تظلم وتمثيل وبيانات قابلة للتدقيق. لا يفترض السلم أن كل حالة تبدأ من الصفر.

لا يختزل السلم الرسمية في مجموع. قد تكون الدرجة الثالثة مكتملة والحق الفعلي في الرابعة غائبًا. ويمنع استخدامه لمنح ملصق «ملتزم» بلا تدقيق. فائدته تحديد الخطوة التالية والمسؤول، مع شرط فاصل لأي خطر أو انتهاك يستلزم معالجة فورية.

خريطة العوائق قبل فرض الإجراء

تقسم العوائق إلى معرفة، وزمن، وكلفة، ووثائق، ورقمية، وثقة، وتعدد جهات، وعدم تناسب القاعدة مع حجم النشاط. يسأل الفريق أشخاصًا من أنماط مختلفة ويجرب الرحلة فعليًا. لا يصف الامتناع بأنه نقص وعي فقط إذا كانت العملية مكلفة أو غامضة.

لكل عائق حل قابل للاختبار: شرح بلغة واضحة، أو نقطة خدمة، أو تبادل بيانات مشروع، أو تقسيط، أو تبسيط نموذج، أو قناة اعتراض. لا يزيل التبسيط شرطًا نظاميًا من تلقاء نفسه؛ يعرض التغيير على الجهة صاحبة الصلاحية.

رحلة تسجيل موحدة من منظور المستخدم

ترسم الرحلة من السؤال الأول إلى الاستفادة الفعلية: اكتشاف الخيار، وفهم الأهلية، وتجهيز الوثائق، والتقديم، والدفع، واستلام الإثبات، وتفعيل المنفعة، والتحديث، والتظلم. يسجل الوقت الفعلي ونقاط العودة والرفض وأسبابها.

إذا أكمل ١٠٠ شخص البداية و٧٠ رفعوا الطلب و٥٠ قبلوا و٣٥ فعلت تغطيتهم و٢٨ استخدموا خدمة لاحقًا، لا تعلن نسبة نجاح ٧٠٪. كل مرحلة لها مقام: قبول ٥٠٪ من البادئين، وتفعيل ٧٠٪ من المقبولين، ووصول لاحق ٨٠٪ من المفعّلين. المثال مصطنع ويبين موضع التسرب.

اختبار بديلين للتحسين

بديل «أ» يقدم شرحًا ومساعدة وثائق، وبديل «ب» يختصر نموذجًا بعد موافقة الجهة. في تجربة مصطنعة على ٢٠٠ شخص لكل بديل، أكمل ١٢٠ في «أ» و١٤٠ في «ب». نسب الإكمال ٦٠٪ و٧٠٪؛ الفرق عشر نقاط مئوية، لا دليل سببي نهائي إذا اختلفت الفئات أو توقيت التجربة.

تسجل الجودة أيضًا: الأخطاء، والرفض اللاحق، وزمن المعالجة، والشكاوى. إذا رفع الاختصار الإكمال لكنه زاد الأخطاء من ٥٪ إلى ١٥٪، لا يوصف تحسنًا صافيًا. يراجع التصميم قبل التوسع ويُظهر المقايضة.

الشراء والتعاقد يمكن أن يدعما الرسمية

يمكن للمؤسسة المشترية طلب سجل واضح للأطراف والدفع والسلامة من الموردين والوسطاء، مع

فترة انتقال ودعم متناسبين للمنشآت الصغيرة. لا تستخدم المشتريات لإلقاء كل التكلفة على الحلقة الأضعف أو لإجبار العامل على تصنيف غير مناسب.

تراجع عينة من التنفيذ، لا الملفات فقط: هل وصل المقابل؟ هل يعرف العامل الجهة المسؤولة؟ هل توجد خصومات غير مفسرة؟ يسجل المورد خطة تصحيح وموعدًا. وإذا أنهت المؤسسة العقد، تراجع أثر القرار على العمال والحقوق المستحقة.

الخوارزمية لا تعفي من المسؤولية

قد توزع المنصة العمل أو تحسب السعر أو توقف الحساب آليًا. يحتاج العامل إلى معلومات مفهومة عن العوامل المؤثرة وقناة اعتراض بشرية مناسبة. لا يطلب التقرير كشف أسرار تجارية كاملة، لكنه يرفض قرارًا مؤثرًا لا يمكن تفسيره أو مراجعته.

تقيس المؤسسة عدد القرارات المتنازع عليها، وزمن الرد، ونسبة التصحيح، وتكرار السبب. لا تعتبر انخفاض الشكاوى نجاحًا قبل فحص سهولة الوصول للقناة. ويرتبط هذا بتقرير المرصد عن الحوكمة الخوارزمية، من دون احتساب الإحالة تقريرًا جديدًا.

لوحة متابعة لا تخفي التسرب

تقترح اللوحة: الأشخاص أو الوحدات المؤهلة، من بدأوا، ومن أكملوا، ومن فُعّلت تغطيتهم، ومن استخدموا منفعة، وزمن كل مرحلة، والتكلفة، والرفض، والشكاوى، والانقطاع. تفصل الموظفين والمستقلين والموسميين والمنصات عندما تختلف الرحلات.

تعرض الأعداد والنسب والمقامات معًا. وتخصص خانة «غير معلوم» بدل توزيع الحالات بالحدس. الرسمية المعلنة لا تكفي؛ مؤشر النتيجة هو الوصول الفعلي للترتيب والحماية، واستمرار النشاط أو العمل بشروط مفهومة.

اختبار جاهزية من اثني عشر سؤالًا

هل عرّفنا الشخص والوظيفة والوحدة؟ هل فصلنا المنصة عن الصفة؟ هل وثقنا الوقائع؟ هل تحققنا من النظام المحلي؟ هل حسبنا التكلفة؟ هل صممنا مسار حماية؟ هل توجد قناة تظلم؟ هل البيانات

قليلة وآمنة؟ هل يعرف العامل الخطوة التالية؟ هل جربنا الرحلة؟ هل المقامات واضحة؟ هل نراجع بعد التنفيذ؟

كل «نعم» نقطة تعليمية. من صفر إلى خمس يعني أن المسار غير جاهز، ومن ست إلى تسع تجربة محدودة مع نواقص معلنة، ومن عشر إلى اثنتي عشرة جاهزية أولية للتطبيق الخاضع للمراجعة. أي غياب لسلامة أو حق أساسي قد يوقف الإجراء مهما كان المجموع.

خطة تسعين يومًا

في أول ثلاثين يومًا يختار الفريق نمط عمل واحدًا وبلدًا واحدًا، ويجمع الوقائع ويحدد الجهات والمسارات والفجوات. في الشهر الثاني يختبر رحلة تسجيل أو حماية على عينة صغيرة، ويقيس الزمن والتكلفة والأخطاء والتسرب. لا يغير صفة العقود جماعيًا قبل مراجعة مختصة.

في الشهر الثالث ينفذ تصحيحًا محدودًا، مثل توثيق الدفع أو تفعيل قناة تظلم أو تسهيل إحالة رسمية، ثم يعيد القياس. ينتهي بقرار توسع أو تعديل أو توقف مع سبب. لا تعني التسعون يومًا اكتمال أثر اجتماعي طويل المدى.

مشورة المرصد للفرد والمؤسسة

للفرد: احتفظ بسجل المهمة والمقابل والتكلفة والساعات، وافهم من يملك القرار وقناة الاعتراض، وتحقق من مسار التسجيل والحماية في بلدك. للمؤسسة: لا تستخدم اسم العقد أو التطبيق بدل الوقائع، وراجع الوسطاء والدفع والبيانات والتظلم. للجهة العامة: صمم رحلة تناسب أنماطًا متعددة، وقس الوصول الفعلي لا عدد الحسابات المفتوحة.

موقف المرصد أن الرسمية الناجحة تزيد القدرة على الإثبات والحماية والاستمرار، ولا تحول العامل إلى حامل أوراق أكثر من دون منفعة. هذا التقرير بداية تعبئة للبند، لا حصرًا لمنشورات ٢٠٢٦ ولا مراجعة قانونية للدول العربية الاثنتين والعشرين. الخطوة التالية توسيع الرصد القطري لأنماط العمل والمنصات والحماية مع إبقاء كل دولة ونظام منفصلين.

الهوامش والمراجع

صياغة وتحليل ومشورة المرصد؛ الحالات والحسابات مصطنعة وموسومة. سبعة مصادر: ست مواد منشورة في ٢٠٢٦ وصفحة خدمة سعودية محدثة في ٢٠٢٦ دون تاريخ نشر متحقق. لا يصدر التقرير حكمًا قانونيًا أو يفترض نفاذ اتفاقية في دولة بعينها.

منهج القراءة وحدودها

تاريخ التحقق ١١ أكتوبر ٢٠٢٦. فُصلت الوظيفة غير الرسمية عن القطاع غير الرسمي ونمط العمل، وفصل اعتماد المعيار الدولي عن نفاذه المحلي، وسنة النشر عن فترة البيانات. الأمثلة العددية ومسارات الحالات من إعداد المرصد ولا تصف أشخاصًا أو مؤسسات فعلية.

دولي [1]

اعتماد اتفاقية دولية في ١٢ يونيو ٢٠٢٦؛ يلزم تحقق مستقل من التصديق والنفاذ في كل دولة؛ قرئ المفهرسة؛ لا يفترض نفاذه المحلي تلقائيًا PDF ونسخة NORMLEX النص الرسمي في.

دولي [2]

تقديرات محدثة متعددة المصادر؛ صفحة الناشر لا تعرض فترة بيانات موحدة؛ قرئت صفحة الإصدار الرسمية؛ لم تستخرج أعداد غير معروضة في الصفحة.

دولي؛ أمثلة قطرية متعددة [3]

بيانات متعددة السنوات والبلدان؛ عينة فرعية من ٢٠ بلدًا لبعض التحليلات؛ قرئ المقال الرسمي وحدود عينة العشرين بلدًا؛ لا تعمم قيمه على الدول العربية.

المغرب [4]

الربع الأول ٢٠٢٦؛ إطار مسح جديد وعينة سنوية ١٣٥ ألف أسرة؛ قرئت صفحة الناشر؛ لم تحول التغير المنهجي إلى تغير اقتصادي.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ تجارب في تونس والأردن [5]

مادة ٢٠٢٦ عن وحدات طورت أو حدثت؛ تجارب تونس مايو ٢٠٢٥ والأردن نوفمبر ٢٠٢٥؛ قرئت الصفحة الرسمية؛ المادة بناء قدرات وليست قياس أثر أو تغطية.

السعودية [6]

صفحة خدمة حالية؛ ليست دراسة ولا فترة بيانات؛ قرئت الصفحة الرسمية ووسم آخر تعديل؛ لا تعامل كإصدار بحثي أو دليل على شمول تلقائي.

دولي [7]

تقديرات وتوقعات عالمية لعام ٢٠٢٦؛ إنتاج النموذج سابق للنشر؛ قرئت صفحة الإصدار الرسمية؛ لم تنقل التقديرات إلى دولة عربية بوصفها نتائج قطرية.

المصادر

[١] Convention concerning decent work in the platform economy, 2026 (No. 193). 12-06-2026؛ منظمة العمل الدولية - مؤتمر العمل الدولي

مواضع الاستشهاد: الديباجة والمواد ١-٣٣؛ النص المعتمد في الدورة ١١٤

normlex.ilo.org

[2] Digital labour platforms: Number of platforms and workers — منظمة العمل الدولية؛ 16-02-2026 — الرسائل الرئيسية؛ DOI 10.54394/00033253

www.ilo.org

التحليل والتطبيقات من إعداد المرصد، مع توثيق نتائج المصادر وبياناتها. لا يدعي هذا التقرير اعتماد الجهات الناشرة له.

تم الاستعانة باتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٣ لعام ٢٠٢٦ وبالمصادر الإحصائية والإقليمية والقطرية المبينة أدناه. المتن والتحليل والمشورة والنماذج من إعداد المرصد؛ لا يمثل التقرير تفسيرًا رسميًا للاتفاقية أو اعتمادًا من الجهات الناشرة.

[3] Decent Work Reality Check: Informality Across the World of Work — منظمة العمل الدولية؛ 11-05-2026 — التعريفات والأقسام عن صفة العمل - ILOSTAT والقطاع وجودة الوظائف

ilostat.ilo.org

[4] Situation du marché du travail au Maroc au premier trimestre de 2026 à partir de la nouvelle enquête sur la main-d’œuvre (EMO2026) — المندوبية السامية للتخطيط، المغرب؛ 04-05-2026 — التغييرات المفاهيمية والمنهجية والإثراء الموضوعي

www.hcp.ma

المرصد العربي
للموارد البشرية

[5] New momentum to build social protection capacities in the Arab region — منظمة العمل الدولية وشركاء الأمم المتحدة؛ 24-03-2026 — الأقسام عن التكامل وتوسيع التغطية والحماية المستجيبة للصدمات

www.ilo.org

[6] البوابة الرسمية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية — المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - السعودية؛ آخر تعديل 08-10-2026؛ تاريخ النشر غير متحقق — خيارات الأدوار والخدمات للمشترك الموظف والمشترك الاختياري وصاحب العمل الحر

www.gosi.gov.sa

[7] Employment and Social Trends 2026 — — 14-01-2026 منظمة العمل الدولية؛ الرسائل الرئيسية؛ DOI 10.54394/AHRT2681

www.ilo.org

المرصد العربي
للموارد البشرية